مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد ٧:٢٠١٨.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(26), No.(7):2018.

The Terms Suffixes and Annexation in The Arabic Morphological Lesson –Balancing Study

Muna Yousif Husain
College of Art-Arabic Laughing-University of Babylon
Munayoussif678@yahoo.com

Submission date: 23 /9/2018 **Acceptance date**: 30/9/2018 **Publication date**: 8 /9 /2018

Abstract

This study includes the presentation of a literal distinction between two terms of the Arabic literal terms in order to clarify their conditions and their origins in the Arab structure. Although the first term was common in the languages of the adhesion and the desire of those involved in the Arabic language curriculum, The increase, in this case, is the Arabic language of derivation, and the adherents of the adherents of the question are not, nor are they, a phenomenon which is the object of the derivation. The attachment is from the heart of Arabic, and can not find its impact in the languages nearby or distant Distinction was a milestone in Arabic, whether the fluctuations of the structure from the trio to the quadrilateral on the measurement of the quadrilateral or in terms of weakening or polyps of the letters of morbidity.

Keywords: The Terms, Suffixes ,and Annexation, Arabic Morphological.

مصطلحا اللواحق والإلحاق في الدرس الصرفي العربي

(دراسة موازنة)

منى يوسف حسين
قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة بابل/محافظة بابل/ الحلة

الخلاصة

تتضمن هذه الدراسة تقديم تمايز صرفي بين مصطلحين من مصطلحات الصرفيين العرب بغية تبيان احوالها ومواطنها في البنية العربية، وعلى الرغم من انَّ المصطلح الاول شاع ظهوره في اللغات الالصاقية من جهة ورغبة المعنيين بالدرس الصرفي العربي تبنيه في البنية العربية، الا ان استعماله يكاد محصورا في حروف الزيادة، والعلة في ذلك ان العربية لغة اشتقاق وما اللواصق الا داعمه او موجهة لبعض مسائلة ولا تشكل ظاهرة على ما هو عليه باب الاشتقاق. اما الالحاق فهو من صميم العربية، ولا نجد اثره في اللغات القريبة او البعيدة فكان التميز بعلامة فارقة في العربية سواء من تقلبات البنية من الثلاثي الى الرباعي على قياسه من الرباعي أو من حيث التضعيف او الزوائد من حروف الاعتلال.

الكلمات المفتاحية: اللواحق، الالحاق، الصرف العربي، مصطلحا اللواحق والالحاق.

١.المقدمة

اهتم علماء العربية منذ حركة التأليف في القرن الثاني الهجري بالدراسات الصرفية جنبا الى جنب مع الدراسات النحوية حيث كانا مجتمعين ضمن علوم العربية حتى اذا جاء المازني في كتابه التصريف ليعلن عن ولادة علم مستقل في الدراسات اللغوية الا وهو علم الصرف، الذي عده المحدثون احد مستويات التحليل اللغوي المسمى (مستوى الصرف Morphology، أو مستوى دراسة الصيغ اللغوية وبخاصة تلك التغييرات التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدًا، مثل اللواحق) [١: ٤٣].

Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH) by University of Babylon is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License

لم يكن اهتمام الصرفيين منصبا على البنية فقط، انما ما يعتريها من زوائد صرفية سواء من اصل الكلمة او من غير اصلها، فعبر عن الاول بالالحاق لان حروفها لا تتغير بالاشتقاق فضلا عن ثبات المعنى، وسمي الاخر: باللواصق سواء كانت سابقة او حشوة او لواحق وقد عبر عنها قديما بحروف الزيادة، وهي غير الاول في اضفاء المعنى من جهة وتقلبها بالاشتقاق من جهة ثانية.

فكان لنا من بين هذا كله دراسة اللواحق والالحاق دراسة اصطلاحية حددت فيها حدودهما ضمن اجتماع اقوال اهل الفن، ليدل الاول على الزوائد في اخر الكلم، والاخر: على الزوائد في كل الكلم، مع معاملة زوائد الاخير معاملة الحروف الاصول بحكم ثباتها عند الاشتقاق. بل وثباتها عند التركيب ايضا، فحروف الالحاق لا تدغم مطلقا. قال المبرد:(وأَمّا الملحقات من الأَسماءِ فَلَا إِدغام فِيهَا لأَنَّها تنقص عَن مقادير مَا ألحقت بِهِ وَذَلِكَ قَوْلك قَرْدَد ومَهْدَد وَمَا أَشبهه لأَنَّه مُلْحق بِجَعْفَر... فإِن لم يكن مُلْحقًا لزِم الإِدغام)[٢: ١: ٢٤٤]. وقال ايضا:(وَكَذَلِكَ الأَفعال مَا كَانَ مِنْهَا مُلْحقًا لم يدغم نَحْو قَوْلك جَلْبَبَ يُجَلْبب لأَنَّه مُلْحق بدحرج)[٢: ١: ٢٠٥]. لان الادغام يدخل الاول في الثاني ادخالا تاما او شبه تام فيختل بذلك الوزن الصرفي، وهذا ما لا يمكن في الالحاق.

ان المتتبع لجهود الصرفيين حرصهم على خصوصية الحرف الزائد، وما هذه الا مقاربة بينهما ضمن السلوك الوظيفي داخل البنية، فجاءت جديدة للوقوف على سلوكيات هذه الحروف من تقلبها او ثباتها بما يسمح قانون اللغة، ولتدل على العقلية العربية في تحديد الزائد عن الاصل او ما يشبه الاصل ضمن تلك القواعد، لذا جعلوا الياء اصلا في (بيطر) والنون زائدة في (قرنفل) لان الاخير لا مقابل له من النظير.

...هذا والله الحمد من قبل ومن بعد...

٢.توطئة:

يعد مصطلحا اللواحق والالحاق من المصطلحات الهامة في الدرس الصرفي العربي، فهما ملتصقان تمام الالتصاق عند مستويين مهمين في الدراسات الصرفية عند العرب احدهما: حروف زيادة، والاخر الجذر الصرفي، فاذا كان الاخير يمثل صورة الالحاق من غير الثلاثي، فان الاول الصورة الحقيقية لـــ(للواحق) في اللغة العربية، وهذان المستويان بصورتهما في هذا البحث يطلق عليهما مصطلح (المورفيم). وهو مأخوذ من الكلمة اليونانية (morpheme) بمعنى شكل أو صيغة ويقابلها في الإنكليزية (form)[٣: ٧٨].

يعرف المورفيم بانه: أصغر وحدة صرفية ذات معنى على مستوى التركيب قادرة على التمايز الدلالي [٣: ٨١]. ولها ما يقابلها من المصطلحات كـــ(دال النسبة) [٤: ١٠٥] ، (المورفام)[٥: ٢٠٠]، (الصرفيم)[٦: ٢٥١]،(المونيم)[٧: ١٥] ، (السميم)[٣: ٧٩]، (التأثيل) [٨: ١٦]، (الوحدة الصرفية)[٩: ٣٢٨]. وهذا الاخير هو الاشهر استعمالا وتداولا عند المحدثين[٣: ٨١] . وتوضيح ذلك الفعل (يضربان) يتضمن ثلاث وحدات صرفية (ي) ، (ضرب) ، (ان) كل وحدة منها ذات معنى على مستوى التركيب، فالأول: ياء المضارعه، الثاني: الفعل المجرد، والثالث: المثنى.

وعلى الرغم من تعدد الاستعمال للمصطلح فانه بلا شك له اهميته الكبرى عند المحدثين لا سيما ان التاثر اللغوي بغير العربية كان واضحا وسببا مهما لانتاج نظرية المورفيم، لان عينة البحث بالاساس عينة غير عربية انتجت ما يسمى بالحروف الالصاقية ومردها اللغات التي لا اشتقاق فيها كما في العربية [١٠: ١٢٩]. اما عربيتنا فهي لغة اشتقاق لا تعتمد على الالصاق في التمايز الدلالي وان كانت هناك حاجة في بعض ابوابها كما سيتبين.

قسم المحدثون الوحدات الصرفية على قسمين[١١: ١٦٤]،[١٢: ٢٧٦]،[١٣: ١٢٣]:

١.الوحدات الصرفية الحرة:Free Morpheme

وتسمى بالمورفيم (الصفر) [١٤: ٢٠٧] ، هي كل جذر لغوي أو ملحق صرفي ليكون قولا او كلمة قائمة بنفسها[١٤: ٢٠٦]،[١: ١٠٢]،[١٣: ١٢٣]،[٣: ٩٥]، فالكلمة المجردة التي تؤلف بنفسها مورفيما واحدا من خلال الجذر أو الأصل تسمى الكلمة ذات المورفيم الواحد Moro Morpheme Word أو المورفيم المستقل[٣: ٩٥] نحو: جلب، جلبب، فلا يمكن اسقاط حرف منه ليتحقق المعنى ، فهو مستقل من ذاته وبذاته.

٢.الوحدات الصرفية المقيدة:Bourd Morpheme: هي وحدات فرعية مكملة للأولى، ومحددة اصول معانيها، ولوحدها لا تحقق معنى مستقل الا باتصالها بوحدات اخرى، من نحو قولنا (رجلان) فان (رجل) مورفيم حر ، و(ان) مورفيم مقيد جمعته مع المورفيم الحر ككلمة واحدة[٣:٩٥]. وهذه المقيدات تظهر على ثلاثة أشكال[١٥: ١٧٥]،[١٦: ١١١]، [٣: ٩٦] .

أ.السوابق:Prefixes: وهي زائدة تسبق الجذر وتربط به ارتباطا وثيقا حتى تصبح واياه كلمة واحدة من نحو: أكرم، أكتب، موعد.

ب.الأحشاء:infixes: وهي زائدة داخل الجذر، من نحو: كاتب من كتب، ورجيل من رجل.

ج.اللواحق:suffixes: وهي زائدة تلحق الجذر وترتبط به ارتباطا وثيقا، وهي كثيرة الورود في العربية. وهي محور بحثنا.

فاللغة تشمل عدداً ضخماً من العناصر الصرفية التي تساعد على تكوين كلمات جديدة من كلمات أو أصول موجودة بالفعل، وهذه العناصر إما سوابق Prefixes أو لواحق suffixes وبهذه الطريقة يمكننا صياغة الأسماء والأفعال؛ ويؤدي هذا النوع إلى اشتقاق لا محدود من الكلمات[١٧: ٦٨].

– صفوة القول– ان اللواحق والالحاق مورفيمان الاول مقيد يقع اخر الجذر الصرفي للكلمة، والثاني: حرٌّ او ما يسمى بالجذر ثلاثيا كان او اكثر، وحروفه اصول قائمة بذاتها، ومما يأتي تبيان لكلا المصطلحين في الدرس الصرفي العربي.

٣.اللاحق والالحاق في اللغة:

هما من الفعل (لحق) فالأول: اسم فاعل، والاخر: مصدر من الفعل ألحقَ يُلحق إلحاقًا، فهو مُلْحِق، والمفعول مُلْحَقٌ[١٨: ٣: ١٩٩٩] فهما بمعنى واحد على عمومه ليدل على ملاحقة الاصل وهو ما يجيء بعد شيء يسبقه، وتجمع على لواحق وإلحاق[١٩: ١: ٣١٠]. قال الخليل: (اللَّحَقُ: كُلُّ شيءٍ لَحِقَ شيئاً أو أَلْحقْتُه به، من النَبات ومن حَمْل النَخل، وذلك أن يُرطِب ويتمر)[٢٠: ٣: ٤٨]. ولَحِقْتُه به وأَلْحَقْتُه بِمَعْنًى وَاحِدٍ [٢١: ١٠: ٣٢٧].أي: اوصله اياه[٢٢: ٩: ٦٠٢٤]. وقال الازهري: (واللَّحَق: مَا يُلْحَق بِالْكتاب بعد الفَرَاغ مِنْهُ فَتُلحِق بِهِ مَا سقط عَنهُ. ويُجْمَع أَلْحاقاً وَإِن خُفِّف فَقيل لَحْق كَانَ جائزاً) [٢٣: ٤: ٣٧].الا ان قوما فرقوا في ذلك لما للزيادة في همزه ، قال ابن دريد:(لحق ولَحِقت الشَّيْء ألحقهُ لَحقا ولحاقا وألحقته إِلْحَاقًا. ...وَقَالَ قوم من أهل اللُّغَة: لحقت الْقَوْم إِذا أدركتهم وألحقتهم إِذا تقدمتهم وَلَيْسَ بثبت. وَرجل مُلْحق بِقوم إِذا كَانَ ملصقا بهم)[٢٤: ١: ٥٥٩].

فالتباين بين مادتي (لحق) و(ألحق) تباين في البنية والدلالة، وانْ كان اللغويون– كما يتبين من اقوالهم– بلا مشاكلة في المعنى الواحد، ولكن تبقى للزيادة ريادتها في المعنى، او الزيادة فيما يضاف للمعنى

اذا اعتمدنا مقولة: الزيادة في المبنى يتبعه زيادة في المعنى الذي خصه الصرفيون في باب (معاني حروف الزيادة). وهو ارادة التعدي بين لحق وألحق ليبقى المعنى المشترك من باب التعميم والمقصود بالتبعية لا الاصالة، اي لم يكن وضعه الاول هو الاصالة انما ألحق به تبدلا، قال السيوطي في المزهر: (أن الكفاية لا تقعُ بهذه الحروف التي هي تسعةٌ وعشرون حرفا ولا يحصل له المقصود بإفرادها فركبوا منها الكلامَ ثُنائيّاً وثلاثيا ورباعيا وخماسيا هذا هو الأصل في التركيب وما زاد على ذلك يُستَثْقَل فلم يضعوا كلمة أصلية زائدة على خمسة أحرف إلا بطريق الإلْحاق والزيادة لحاجة)[٢٥: ١: ٣٣].

٤.مصطلح اللواحق:

استعمل النحويون القدامى مصطلح اللواحق استعمالا نحويا وصرفيا، ومما ورد في الاستعمال النحوي ثلاثة مواضع:

اولا: عند الضمير المنفصل بعد (أيا) في: أياه، اياك، اياي، لإن الضمير هو (إيا) فقط، وما بعده لواحق تدل على الغيبة كما هنا، أو على الخطاب كما في إياك وإياكم، أو على التكلم كما في إياي وإيانا. فـــ(إياي" للمتكلم، و"إياك" للمخاطب، و"إياه" للغائب، وفروعها: "إيانا، وإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن.تنبيه: المختار أن الضمير نفس "إيَّا" وأن اللواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة)[٢٦: ١: ١٠٥]. وهذه الضمائر في (ايا) هي في خلاف عند النحويين فمذهب سيبويه هي لواحق تبين الحال كما تبين في (انت، انتما، انتم، انتن) وكذلك (هذا، هذان، هؤلاء)[٢٧: ٢: ٢٥]، [٢٨: ١٦٦]،[٢٩: ١: ٨٤]، في حين ذهب الخليل الى أَنَّهَا أَسمَاء مضمرة أضيف إِلَيْهَا الضَّمِير الَّذِي هُوَ إيا لظُهُور الْإِضَافَة فِي قولهم: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب [٣٠: ١: ١٠٣]،[٣١: : ١١٥]. قال السيوطي: (وَذهب الْفراء إِلَى أَن اللواحق هِيَ الضمائر فإيا حرف زيد دعامة يعْتَمد عَلَيْهَا اللواحق لتنفصل عَن الْمُتَّصِل وَوَافَقَهُ الزّجاج فِي أَن اللواحق ضمائر إِلَّا أَنه قَالَ إِن إيا اسْم ظَاهر أضيف إِلَى اللواحق فَهِيَ فِي مَوضِع جر بِهِ وَقَالَ ابْن درسْتوَيْه إِنَّه بَين الظَّاهِر والمضمر وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ مَجْمُوع إيا ولواحقها هُوَ الضَّمِير)[٢٩: ١: ٢٤٣]، والصحيح أن الضمير هو (إيَّا) وأن ما بعده لواحق تدلُ على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، تقول: إيَّايَ أطاعَ التلاميذ ،وما أطاع التلاميذ إلا إيَّايَ، ومنه قوله تعالى((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ))[الفاتحة: ٤]، وقوله((أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)) [يوسف: ٤٠]، فلولا الضمائر لما تبين الكلم فضلا عن اجماع النحويين شذوذ ما استشهدوا فلا يصح القياس عليه [٢٩: ١: ٨٤].

ثانيا: عند الوقف: قاله ابن جني عند الوقف بالهاء في ــ(انه) عند قول الشاعر:

ويقلن شيب قد علاك ... وقد كبرت فقلت إنه

فهذه الهاء إنما هي أحد لواحق الوقف والخط إنما وضع على الوقف دون الوصل، ولذلك أثبتت فيه همزات الوصل. فقالوا: ألا اضرب زيدا، ويا محمد اقتض بكرا؛ فكأنهم قالوا: ألا ثم قالوا مبتدئين: اضرب زيدا، وكأنهم قالوا: يا محمد، ثم استأنفوا فقالوا: اقتض بكرا .فلما كان موضوع الخط إنما هو على الوقف، وكانت هذه الهاء إنما هي من أغراض الوقف ثبتت في الخط وليس التنوين ، كذلك إنما هو لاحق في الوصل علامة للخفة والتمكن وفصلا بين المتحركات في الإدراج فلما صرت إلى الوقف وزال الإدراج استغني عنه فحذف لذلك[١٩: ٢: ٤٢٩].

ثالثا: في باب الاستفهام بعلامات التثنية عن نكرة. قال المبرد: (إذا قَالَ لَك رجل رَأَيْت رجلا فَإِن الْجَواب أَن تَقول: منا، أَو قَالَ جَاءَنِي رجل فَإِنَّك تَقول: منو أَو قَالَ مَرَرْت برَجُل قلت: منى، وَلَيْسَت هَذِه الْوَاو وَالْيَاء وَالْألف اللواحق فِي من إعرابا ولكنهن لحقن فِي الْوَقْف للحكاية فهن دَلِيل ولسن بإعراب)[٢: ٢: ٣٠٦].

فهذه الحروف دليل الاعراب من التثنية لواحق وَإِنَّمَا حركتها فِيمَا قبل من أجل مَا بعْدهَا لِأَن هَاء التَّأْنِيث لَا تقع إِلَّا بعد حرف متحرك وَكَذَلِكَ حرف التَّثْنِيَة أَعنِي الْيَاء وَالْألف لسكونها فَأَما قَوْلك منو وَمنى فَإِنَّمَا حركت مَعهَا النُّون لعلتين إِحْدَاهمَا قَوْلك فِي النصب منا لِأَن الْألف لَا تقع إِلَّا بعد مَفْتُوح فَلَمَّا حركت فِي النصب حركت فِي الْخَفْض وَالرَّفْع ليَكُون المجرى وَاحِدًا وَالْعلَّة الْأُخْرَى أَن الْيَاء الْوَاو خفيفتان فَإِن جعلت قبل كل وَاحِدَة مِنْهُمَا الْحَرَكَة الَّتِي هِيَ مِنْهَا ظهرتا وتبينتا). فَإِن قَالَ جَاءَنِي رجلَانِ قلت منان وَإِن قَالَ مَرَرْت برجلَيْن أَو رَأَيْت رجلَيْنِ قلت منين وَإِن قَالَ رَأَيْت امْرَأَة أَو رَأَيْت امْرَأَة أَو مَرَرْت بِامْرَأَة قلت مِنْهُ؟ فَإِن قَالَ جَاءَتْنِي امْرَأَتَانِ قلت منتان؟ تسكن النُّون كَمَا كَانَت فِي من سَاكِنة[٢: ٢: ٣٠٦].

أما الاستعمال الصرفي فقد جاء في ابواب متنوعه كل بحسب التاليف من دون تفصيل، كالجمع عند المبرد في قوله: (هَذَا بَاب الْجمع لما كَانَ على ثَلَاثَة أحرف أما مَا كَانَ من غير المعتل على فعل فَإِن بَابه فِي أدنى الْعدَد أَن يجمع على أفعل وَذَلِكَ قَوْلك كلب وأكلب وفلس وأفلس فَإِن جَاوَزت إِلَى الْكثير خرج إِلَى فعَال أَو فُعُول وَذَلِكَ قَوْلك كلاب وكعاب وفراخ وفروخ وفلوس فَهَذَا هُوَ الْبَاب فَأَما مَا جَاءَ على أَفعَال فنحو فَرد وأفراد وفرخ وأفراخ، كَذَلِكَ مَا كَانَ على فعلان نَحْو حجل وحجلان ورأل ورئلان وَمَا كَانَ على فَعْلان نَحْو ظهر وظَهْران وبَطْن وبَطْنَان، فَإِذا جَاوَزت أدنى الْعدَد فبابه فُعُول نَحْو: لص لُصُوص وجِذْع وجُذُوع وَحمل وحُمُول، أما مَا كَانَ من فعل من بَنَات الْيَاء وَالْوَاو فَإِنَّهُ إِذا أُرِيد بِهِ ادنى الْعدَد جمع على أَفعَال كَرَاهِيَة للضم فِي الْوَاو وَالْيَاء لَو قلت أفعل وَذَلِكَ قَوْلك ثوب وأثواب وسَوْط وأسواط وَالْيَاء نَحْو بَيت وأبيات وَشَيخ وأشياخ وَقيد وأقياد فَإِذا جَاوَزت أدنى الْعدَد كَانَت بَنَات الْوَاو على فعال كَرَاهِيَة لفعول من أجل الضمة وَالْوَاو وَذَلِكَ قَوْلك سَوط سياط وحوض وحياض وثوب وثِيَاب، وَمَا كَانَ من الصَّحِيح على فعل فَإِن بَاب جمعه أَفعَال نَحْو جمل وأجمال وقتب وأقتاب وصنم وأصنام وَأسد وآساد، فَهَذَا مَا ذكرت لَك من لواحق الْجمع[٢: ٢: ١٩٥].

وذكر الزمخشري لواحقه في التأنيث والنسب حين قال: (والحروف التي تتصل بأياً من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه. وكذلك التاء في أنت ونحوها في أخواته ولا محل لهذه اللواحق من الإعراب، إنما هي علامات كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب)[٢٨: ١٦٦].

اما رضي الدين الاستراباذي فقد ذكر اللواحق عند التثنية في قوله: (ولا يقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا بحركة عارضة، ويَرْضَيَان ويُغْزَوَان وعَصَوَان ورحيان هذه اللواحق كما ذكرنا أوجبت رجوع الألفات إلى أصولها لئلا يلتبس، ولم يقلب الواو والياء ألفاً بعد الرد إلى الأصل لئلا يكون رجوعاً إلى ما فر منه)[٣٢: ٣: ١٥٨].

هذه اشارات متواضعة لمفهوم اللواحق عند القدامى وهي ان دلت على شيء انما تدل على فهم واضح لمدلولها واستعمالها بوصفها وحدات خارج الاصل ،واذا ورد المصطلح في بعض الابواب الصرفية فلا يعني بالمطلق اغفالهم للابواب الاخرى وانما تجري على غيرها. لان الجذر يؤلف مركز الكلمة، واللواصق التي تكون على شكل سوابق او احشاء او لواحق انما تضاف الى الكلمة للقيام بوظيفتها النحوية والدلالية [٣٣: ١٧٤].

أما المحدثون فقد اهتموا باللواحق اهتماما كبيرا لان دراسة المستوى الصرفي لا يقوم على التجرد بل ما تعتري الكلمة من زيادات، يقول د. احمد مختار عمر: (مستوى الصرف Morphology، أو مستوى

دراسة الصيغ اللغوية وبخاصة تلك التغييرات التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدًا، مثل اللواحق التصريفية inflectional endings "على سبيل المثال S التي تضاف إليه Cat فتصيرها جمعا"، والسوابق prefixes "مثل re قبل لتعطيها معنى يخبر مرة ثانية"، والتغيرات الداخلية internal changes "مثل تغيير حرف العلة في sing إلى sang لإفادة الماضي")[١: ٤٣].

وما اسسه اللغويون من زيادات في اخر الكلمة من اللواحق كان له تحليله عند المحدثين، فنجد فندريس يضع تصورا عن دور اللواحق في البنية ضمن اللغات السامية والهندواوربية وتمييزه عن العلامات بوصفها قرائن نحوية تخدم الجملة، اذ قال: (أما العلامات فيمكن مقارنتها باللواحق من كل وجه، فهي أيضا عناصر تضم إلى الأرومة. ولا يمكن تمييزها عن اللواحق إلا بالاستعمال، فاللاحقة تشير إلى النوع العام الذي تنتسب إليه الكلمة "اسم فاعل، مصدر، اسم آلة، مكبر، مصغر ... إلخ" بينما تشير العلامة إلى مجرد الدور الذي تلعبه الكلمة في الجملة، فالعلامات تقوم بدور مخالف لدور اللواحق، ولكنها جميعا، من جهة بناء الكلمة، دوال نسبة من طبيعة واحدة في الهندية الأوربية والسامية على السواء.)[٤: ١١٥].

لذا يحلل اللواحق في اللغات تحليلا يكاد يتطابق مع عربيتنا اليوم، فيقول: (أننا إذا انتقلنا من اللغات الهندية الأوروبية إلى اللغات السامية لم نجد هذا التمييز الفاصل. فالعربية ملأى بالعلامات المشتركة بين التصريفين الاسمي والفعلي. إذ نرى النهاية (ون) التي تستخدم في المضارع المسند إلى الشخصين الثاني والثالث المذكرين في حالة الجمع تستخدم أيضا علامة للجمع في كثير من كلمات اللغة المذكورة. وفي حالة المثنى تستخدم لنفس الشخصين المتقدم ذكرهما العلامة (ان) التي هي علامة الاسم المثنى الوحيدة) [٤: ١٥٨].وقال ايضا: (قد نجد في المفردات أصل اللواحق، بل والزوائد التي عمل الزمان على إلصاقها بالكلمات المنتهية بها، ومن ثم كان إلصاق العناصر التي كانت منعزلة في بادئ أمرها يسمح للغات بأن تجدد نظامها الصرفي. ومن جهة أخرى، كثيرا ما يعمل البلى الصوتي على اختزال طوال الكلمات وهدم الإعراب وإرجاع الكلمات التي كانت قد صارت متعددة المقاطع إلى حالة وحدة المقطع، أي إلى إحياء حالة الإلصاق من جديد)[٤: ٤٢٣].

فندريس لم يغفل اللواصق في نهاية البنية بما تتضمنه من زوائد صرفية تجدد اللغة في نظامها الصرفي لما يقتضيه الكلم، كاللواحق التي تتصل بالفعل الماضي للدلالة على الفاعل او عدده نحو : ضربت، ضربتِ، ضربتم، ضربتما. يقول د. محمود فهمي حجازي: (أن الضمائر الشخصية المنفصلة للمفرد ترتبط عناصرها المكونة بأحرف المضارعة. ويتضح أيضا من مقارنة صيغ الضمائر الشخصية المنفصلة في اللغات السامية أنها تتكون بعناصر مأخوذة من السوابق التي يتكون بها صيغ الفعل المضارع "أحرف المضارعة" أو من اللواحق التي يتكون بها صيغ الفعل الماضي "ضمائر الرفع المتصلة) [٣٤: ٢٠٤]،[٣٥: ٢٦٧].

ان اللغة العربية على الرغم من اعتمادها الاشتقاق في تغيير بنيتها او توليدها للالفاظ الا انها تستخدم السوابق واللواحق في بناء كلماتها فمثلا تستخدم لاصقة (الواو والنون) للدلالة على جمع المذكر السالم، ولاصقة (الالف والتاء) للدلالة على جمع المؤنث السالم[٣٦: ٥٨].[١٧: ٦٢].

(صفوة القول) ان العربية انمازت باستخدام طائفة من اللواحق بدلالات متعددة، فمنها ما تلحق الاسماء ومنها ما تلحق الافعال، فهي في ابسط تعريفها: العناصر التي تضاف الى نهاية الجذور لتغيير وظائفها او معانيها الاصلية[١٧: ٦٨]. وهي في الصرف العربي تخص الموضوعات الاتية:

١. التأنيث: من نحو: فاطمة، او بشرى، او حمراء.

٢. التثنية: من نحو: الزيدان او اثنان.
٣. جمع المذكر السالم. من نحو: معلمون، مسلمون، سنون.
٤. جمع المؤنث السالم. من
٥. نون التوكيد: من نحو اضربنْ، او اضربنَّ.

٥.مصطلح الالحاق:

فهو زِيَادَة حرف فِي الْكَلِمَة لتكون على هَيْئَة أَصْلِيَّة لكلمة فَوْقهَا فِي عدد الْحُرُوف الْأُصُول ليعامل مُعَامَلَته[٣٧: ٩٠]، قال ابن سيده: (وَمعنى الْإِلْحَاق أَن تزيد على الْكَلِمَة حرفا زَائِدا لَيْسَ من اصل الْبناء ليَبْلُغَ بِنَاء من أبنية الْأُصُول أزْيَد مِنْهَا وَذَلِكَ كزيادتهم الْيَاء فِي حَيْدَر وجَيْأَل وكزيادتهم الْوَاو فِي حَوْقَل وكوثر وَالنُّون فِي رَعْشَن وَالْألف فِي أرْطىً.)[٣٨: ٤: ٣٢١]. اي: أَنَّهَا إِنَّمَا زيدت لغَرَض جعل مِثَال على مِثَال أَزِيد مِنْهُ ليعامل مُعَامَلَته نحو قردد مُلْحق وَنَحْو مقتل غير مُلْحق لما ثَبت من قياسها لغيره[٣٩: ٧٠]. لذا بين الجرجاني ان الالحاق هو(جعل مثال على مثال أزيد ليعامل معاملته، وشرطه اتحاد المصدرين) [٤٠ :٣٤]، [٤١: ٨٧].

وقال أبو البقاء الحنفي (ت– ١٠٩٤هـ): (والإلحاق: جعل مِثَال على مِثَال أَزِيد مِنْهُ بِزِيَادَة حرف أَو أَكثر موازنا لَهُ فِي عدد الْحُرُوف وَفِي الحركات والسكنات، والملحق يجب أَن يكون فِيهِ مَا يزِيد للإلحاق دون الملحق بِهِ، وَزِيَادَة الْحُرُوف فِي المنشعبة لقصد زِيَادَة معنى، وَفِي الملحق لقصد مُوَافقَة لفظ للفظ آخر ليعامل مُعَامَلَته لَا لزِيَادَة معنى، والإلحاق بِمَا هُوَ الأَصْل فِي نَوعه أظهر من الْإِلْحَاق فِيمَا هُوَ الأَصْل فِي جنسه)[٤٢: ١٧٤]، [٤٣: ١: ١٠٨] وفائدته انه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شِعْرٍ أو سجع ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الألحاق على ما يتوهم، كيف وإن معنى حَوْقَلَ مخالف لمعنى حَقِلَ وَشَمْلَلَ مخالف لشمل معنى، وارطى عن ارط كذلك كوثر[٣٢: ١: ٥٢].

وبالرغم من حرص الصرفيين على المعنى الواحد بين الاصل وملحقه، الا ان الكثير منه لم يبق الا شائبة ذلك المعنى من نحو: فمثلُ "عثير" معناهُ أثار العِثْير (بكسر العين وهو التراب، والغبار). والمجرَّد وهو "عثر" معناه زلَّ وكبا. ويقال أيضاً "عثر على الشيءِ" إذا وجده. ومنه "عثر على السرّ ونحوه" إذا اطَّلع عليه. ومثلُ "حوقل" يأتي بمعنى عجز، وأعيا، وضعُف، ونام، ومضى فتعب، ووضع يديه على خصره. وكلُّ ذلك راجعٌ إلى معنى الضعف. وأصله من "حقل الفرص" "من باب فرح" إذا أصابه وجع في بطنه من أكل التراب وذلك ما يُضْعفه ويُعيه[٤٤: ٢: ١٦٥].

الاصل في الالحاق تكرار الحرف الاخير من الثلاثي، فنقول في ضرب: ضربب ليلحق بدحرج؛ لانك اذا اردت ان تلحق شيئا بشي أكثر حروفا منه فلا بد من زيادة تبلغه ذلك الغرض المطلوب[٤٥: ١: ٤٢]. ويمثل لنا ابن جني ذلك قائلا: (وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول، ولا تجيء بالزوائد قبل أن نستوفي ما له من الأصول؛ لأنه كان يكون حكمك لو فعلت ذلك، حُكم من له دراهم فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها، وذهب يَدَّان غيرها فينفقه. فلما فني ما ادَّانه عاد على ماله بالنفقة، فهذا ليس في حزامة من بدأ بإنفاق ماله. فلما فني ونفد دعته الضرورة إلى أن يدّان ويسأل الناس فهو حينئذ أعذر من الأول) [٤٥: ١: ٤٢].

ويلحق الكلم من غير تكرار واخص الحاق كما في شنتر وسلقى وحيدر وجدول وكوثر وغيرها مما سنتكلم عليه في موضعه، وانما شاع إلحاق لام الفعل لكثرة القياس حتى مع غير المطرد، (وذلك نحو قولك:

ابنِ من خرج مثل هِجْرَع؟ فجوابه "خِرْجَج" ومثله من دخل: "دِخْلَل"، وإن كان في المثال المطلوب زائد جعلته فيما تبنيه أنت. وذلك قوله: ابن لي من ضرب مثل خَيْفَق؟ فجوابه: "ضَيْرَب"؛ لأنه في هذه المسألة كأنه قال لك: اجعل ثاني الحروف ياء زائدة فلم تعد ما سألك، وكأنه في المسألة الأولى قال لك: كرر اللام من خرج؟ فجوابه: خَرْجَجَ.) [٤٥: ١: ٤٥].

فالالحاق ضرب من العمل الشكلي، فتعدد الأوزان الملحقة أمارة على غنى اللغة لا على حياتها، وتصريح بجنوحها إلى الزخرف والتنميق لا إلى التحقيق والتدقيق،. وما من ريب في أن العربية مستغنية بقوالبها المتناسقة مع معانيها، وبدلالاتها المعبرة عن مدلولاتها، عن أن تلصق بها تهمة الجمود وهي أم اللغات في الاشتقاق والتوليد[٤٦: ٣٣٥]

يقول د. تمام حسان: (ومعنى ذلك ببساطة أن باب الإلحاق مفتوح وسيظل مفتوحًا في اللغة العربية إذا أريد لهذه اللغة أن تحيا وتتطور، والعرف العلمي عرف خاص ذو لغة عرفية خاصة كاللغات التي أشرنا إليها منذ قليل، وهي لغة يصنعها العلماء العرب أنفسهم دون غيرهم، وليس لهم أن ينتظروا أن يعلمهم الله الأسماء كله كما علَّم آدم، فهذا الوحي "إن كان هذا التعليم قد تَمَّ جدلًا عن طريق الوحي" قد انقطع، ومن ثَمَّ أصبح على علماء العربية أن يطوروا أداة تفكيرهم وهي اللغة العربية الفصحى بوسائلهم الخاصة، ويستطيع العلماء العرب أن يضيفوا إلى الصيغ العربية العرفية العامة صيغًا جديدة عرفية خاصة.)[٤٧: ١٥٣].

اذن الالحاق غرضه التوسع في اللغة[٣٢: ١: ٦٦]، وتكثير للألفاظ وتنويع في الكلام ومد للشاعر او الساجع بما يحتاج اليه. وكل كلمة (اسما كانت ام فعلا) فيها زيادة لا تطرد لإفادة معنى وساوت الكلمة بهذه الزيادة وزنا من اوزان المجرد في عدد حروفه وحركاته وسكناته فهي ملحقة بهذا الاصل وتكون زيادتها للالحاق [٤٨: ٧٨].

لذا خصَّ منها نوعان: احدهما: ملحق بالرباعي ، والاخر: ملحق بالخماسي[٤٩: ٢٧٦]. قال ابن جني: (قال أبو الفتح: اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة. ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء)[٤٥: ١ :٣٤].

وقال ابو البقاء العكبري: (اعْلَم أنَّ القصدَ من الإلحاقِ أنْ تزيد على بناءٍ حتَّى يصيرَ مُساوياً لبناءِ أصْلٍ أكثَر مِنْهُ وَهَذَا يُوجِبُ أنْ يُزَادَ على الِاسْمِ الثُّلاثيّ حتَّى يصيرَ رُباعياً وخُماسياً فقد تَلْحَقُه زيادتان لأنَّ أكثرَ أصولِ الأسماءِ خمسةٌ فأمَّا الفعْلُ فَيُزادُ على الثُّلاثي واحدٌ فَيَلْحَقُ بالرُّباعي لأنَّ الفعلَ لَا خماسيَّ فيه،واعلمْ أنَّ حرفَ الإلحاقِ لَا يكونُ أوَّلاً لأنَّ الزيادةَ أوَّلاً تكونُ لِمَعْنى إذْ حقُّ الْمَعْنى أنْ يُدلّ عَلَيْهِ من أوَّلِ الْكَلِمَة ليستقرَّ الْمَعْنى فِي النَّفس من أوَّلها فقد يكونُ حرفُ الإلحاقِ حَشْواً وآخراً)[٥٠: ٢: ٢٨٠].

٦.الالحاق والزيادة:

الزيادة حروف محددة لزمت الافعال والاسماء في اولها واوسطها وآخرها، لمعان مقصودة لا تحدث الا بها تبعاً لارادة المتكلم .الا انهم لا يعنون بالزائد ما كان فضله في بنية الكلم وانما ذا دلالة جديدة فيما ينتمي اليه فقولك: (طالب) ان الالف زائدة فحذفها لا يدلي بالمعنى نفسه عند قولك: (طلب) لان دلالة اسم الفاعل قد حذفت بعد حذف الالف[٥١: ٢٧]،[٥٢: ١١]، وزيادته انما لتميزه عن حروف الجذر الصرفي، بخلاف الالحاق اذ يتبين من خلال الاستعمال الاصطلاحي له ان الحرف الملحق اصبح جزءا من الكلمة فلا يسقط عند الاشتقاق بخلاف الحرف المزيد الذي تسقط حروفه عند ذلك من نحو (ضرب)، (ضارب)،

(مضروب) ...الخ [٢٦: ٤: ٣٦٤]،[٣٠: ٢: ٦٦٩]، تقول د.خديجة الحديثي: (الزيادة للالحاق وتكون لجعل كلمة من الكلمات على مثال كلمة اكثر منها حروفا من المجرد او المزيد لتصير مساوية لها في عدد الحروف والحركات والسكنات ولتَتْبَعَها في الاشتقاق)[٤٨: ٧٦]. فمن الحاق الفعل بالفعل قولهم: سَيْطَرَ يُسَيْطِرُ سَيْطَرةً فَهُو مُسَيْطِرٌ ومُسَيْطَر، كقولنا: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرِج ومُدَحْرَج عليه[٤٨: ٧٦].

وحتى الكلمات التي اقرّ النحويون بزيادتها ولم تسقط حروفها عند الاشتقاق من نحو (قرنفل)[٢: ٢: ٢٢٤]،[٥٣: ١: ١٠٥] حملوا تاويلها على الالحاق شرط وجود النظير من الخماسي، ومع افتقاد النظير في (قرنفل) فلا مناص من زيادتها، قال ابن جني: (وكلما وجدت النون في مثال لا يكون للأصول، فاجعلها زائدة نحو: "كَنَهْبُل"؛ لأنه ليس في الكلام مثل "سَفَرْجُل"، وكذلك "قَرَنْفُل" النون فيه زائدة، ومثل ذلك: "جُنْدَب، وعُنْصَر، وقُنْبَر"؛ لأنه ليس في الكلام مثل: جُعْفَر.)[٤٥: ١: ١٣٥]،[٥٤:٤: ١٩٤].

وقال الثمانيني: فأمّا "قَرَنْفُلٌ" فالنُّون فيه زائدةٌ، ووزنه "فَعَنْلُلٌ"، فإن شئت قطعت على زيادة النّون لكونها ثالثة ساكنة، وهذا موضع تكثر فيه زيادة النّون، كما تكثر فيه زيادة الياء، والواو، والألف كـ"سَمَيْدَعٍ" و"قَدَوْكَسٍ" و"عُذافِرٍ" و"جُوالِقٍ" وإن شئت قلت لا يخلو "قَرَنْفُلٌ" من أن يكون على وزن "فَعَنْلُل" أو "فَعَلُّلٍ"، و"فَعَلُّلٌ" ليس في الكلام، لأنه ليس مثل "سَفَرْجُلٍ"، فإذا عدم النظير قطع على أنه "فَعَنْلُلٌ" فعلم بهذا زيادة النون، فإن قيل: وليس في الكلام مثال "فَعَنْلُلٍ". قيل له: إذا ثبت أن النون زائدة ثبت أنه فرع، ولا يستنكر في الفرع أن يجيء على مخالفة بناء الأصول[٥٥ :٢٥٠]،[٥٦ :٢٣].

فضلا عما اثبته الصرفيون انفسهم من مواضع يكثر فيها الزيادة وذلك اذا وقع الحرف ثالثا وبعده حرفان[١٩: ١: ١٦٩]،[٥٠: ٢ :٢٦٢]. ولعل ابن اياز يفصل جملة القول بين الملحق والمزيد حين قال: (أن الأدلة على الزيادة ثلاثة:فأولها: الاشتقاق، وهو اقتطاع فرد عن أصل تدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى، وذلك كقولهم: إن الياء في: "ضيغم" زائدة لأنه مشتق من "الضغم"، وكذلك الواو في "كوثر" لأنه من: "الكثرة"، والألف في "كاثر" لأنه منها. والثاني: عدم النظير؛ وذلك نحو: "قرنفل"، ألا ترى أنه لا تكون النون أصلية لعدم: (فَعَلْل) كـ "سَفَرْجُل"، وكذلك نون "تَرْجِس" زائدة لعدم: (فَعْلِل) كـ "جَعْفِر".والثالث: وقوع الحرف موقعاً تكثر فيه زيادته كالهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول نحو: "أحمر"، وكالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة نحو: "جَحَنْفَل". وهنا تنبيه؛ إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق لأنه من: "رَتَبَ"، وعدم النظير)[٥٧: ٥٣].

إنّ المتتبع لحروف الالحاق يجدها نفسها في حروف الزيادة التي وضع الصرفيون مواضع زيادتها في البنية العربية كما وضع اولئك الصرفيين مواضع وكلاهما يزادان كسابقة، او حشوة ،او الحاق. فمثال حروف الزيادة: أفضل، وفاضل، وفضلى. ومثال زيادة الالحاق: ألندد [٢٧: ٤: ٤٩٢]،[٥٨: ١: ٢٢٩]، وسنور[٥٩: ١: ٤١٧]،[٦٠: ١: ٤٠٢]، شملل[٦١: ٣: ١١٣]،[٥٨: ١: ٢٢٣]،[٦٢: ٤٦] . مع الفرق ان الاول: افاد في زيادته معنى لم يكن في الكلمة المجردة منها كزيادة الالف في ضارب وقائم لافادة الوصف بالفاعل، والميم والواو في مضروب للدلالة على الوصف بالمفعول، فكل زيادة من هذه الزيادات دلت على معنى، ولو حذفت لذهب المعنى المقصود بها من الكلمة[٤٨: ٧٦]. اما الثاني: فمعناه بعد الزيادة كمعناه قبله من نحو: عثر عيثر، وان ذهب الغلاييني على تغير معناه وابقاء بعض معانيه العامة حين قال: (وقد تُخرجُ الزيادةُ للإلحاق الفعلَ عن معناه إلى معنًى آخر، مع بقاءِ رائحةٍ من المعنى الأوّل. فمثلُ "عثير" معناهُ أثار العِثْير (بكسر العين وهو التراب، والغبار) . والمجرَّد وهو "عثر" معناه زلَّ وكبا. ويقال أيضاً "عثر على الشيءِ" إذا وجده. ومنه "عثر على السرّ ونحوه" إذا اطَّلع عليه)[٤٤: ١: ١٦٥]. الا ان هذا التوجه ان كان قد وجد فرقا دلاليا متنافرا

او متقاربا في ضوء اصل وضعه في المعجمات، فانه قد اشترك معه دلاليا من خلال الوزن المتقارب وما يترتب عليه احيانا من تطور دلالي.

ويمكن لنا حصر التمايز بين الالحاق والزيادة على النحو الاتي[٤٨: ٧٧]:

اولا: ان الملحق زاد على اللفظ حرفا او اكثر تناسبا للفظ مع ابقاء المعنى، وهو ما يميزه عن الزيادة لغير الالحاق.

ثانيا: ان الالحاق لا يدغم اذا تكرر الحرف مع وجود موجب للادغام، نحو: خفيدر وجلبب فلو قلنا: (خفيد) و(جلب) لفات الغرض من الزيادة، بخلاف ادتكر ادكر اذتكر اذكر اظتلم اظلم.

ثالثا: حروف المد هي لمزيد المعنى لا الالحاق الا الالف اخرا.

رابعا: الالحاق لا بد له من وجود ما يلحق به على وزنه فان لم يجد فلا الحاق، لذا قالوا في: الف كمثرى للتكثير لعدم وجود ما تلحق به.

٧.اثر الالحاق في الافعال المتصرفة

تبين جليا من جملة النصوص اللغوية ان الصيغة الافتراضية لمادة (فعل) التي تشكل وعاء للافعال من جهة وقياسا لاصول متغيراته من جهة ثانية ، كانت لها الريادة في بناء الفعل الرباعي من خلال تضعيف اللام عند البحث عن اصل الفعل الرباعي من تغيراته الاشتقاقية، فـــ(فعلل) هي نفسها الان تشكل قياسا للفعل الثلاثي اذا اريد نقله الى الرباعي كما في :ضرب وضَرْبَب. فهو (يساوي بعد الالحاق الفعل الملحق به في الوزن. ويتصرف تصرفه في المصدر في اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول، وغيرهما من المشتقات على الهيئة التي يتصرف عليها الفعل الملحق به)[٤٨: ٧٦]. لذا عبر الرضي عن هذا الالحاق بغير الاصل، قائلا: (واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل، وقد لا تكون ومعنى الألحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كُلُّ وَاحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان المحلق به اسماً رباعيًّا لا خماسيًّا وفائدة الألحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شِعْرٍ أو سجع ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الألحاق على ما يتوهم، كيف وإن معنى حَوْقَلَ مخالف لمعنى حَقِلَ، وَشَمْلَلَ مخالف لشمل معنى وكذا كوثر)[٣٢: ١: ٥٢].

وها نحن اولاء نعرض تغيرا اخر للملحق من غير (فعلل) من الثلاثي الى الرباعي انما من صيغ اخرى انتقلت الافعال من الثلاثي الى الملحق بالرباعي مع الحفاظ على المعنى دون اللفظ، (وربما تكون الكلمة قبل الالحاق غير دالة على معنى فتصبح بالزيادات ذات معنى، نحو: "كوكب" فقد كانت "ككب" لا معنى لها بل لا وجود لها. وقد تكون دالة على معنى قبل الالحاق فتدل على معنى اخر بعده،وان لم يكن للحرف المزيد دخل في افادة هذا المعنى نحو "حقل" فانها تدل على اصابة الفرس بداء في بطنه، وحوقل الرجل:اذا مشى فأعيا وضعف او صار مُسنًّا.)[٤٨: ٧٦]. وعليه اورد الملحق من الافعال الرباعية وكالاتي[٦٣: ٤: ٢٦١]، [٥١: ١١٤]:

١. فَوْعَل: نحو : رَوْدَن وهَوْجَل وحوقل[٢٧: ٤: ٢٨٨]، [٢: ٢: ١٠٧]. نقول: حوقل الشيخ: اذا ضعف وعجز[٢٥: ١: ٣٧٣]

٢. فَعْوَل: نحو: جَهْوَر ودَهْوَر[٢: ٢: ١٠٧]،[٦١: ٣: ١١٣]، قال ابن دريد:(جَهْوَرٌ : فَعْوَل من الجَهَارة، وهي عِظَم الخَلْق والرُّواء. يقال: اجتهرتُ الر ؟ جلَ، إذا عظُم في عَيْنك. ورجلٌ جهيرُ الصَوت، أي عالٍ. والجَهْر: ضدُّ السِّر. واجتهرتُ البئر، إذا أخرجتَ ما فيها من التراب)[٦٤: ٣٤٦].

٣. فَيْعَل: نحو: بَيْطِر[٢: ٢: ١٠٧]، [١٩: ٢: ٣٩١]، فبِيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً كدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ومُبَيْطِر كمُدَحْرِج[٥٨: ١: ٢٢٣]. قال ابن جني: (بَيْطَر الدابة:أصله من البَطْر وهو الشق في جلد أو غيره، ويقال: بطرتُ الجُرْح أبطُره وأبطِره بطْرا، ومنه سمي البَيْطار؛ لأنهم كثيرا ما يصفونه بالشق والنقب)[٤٥: ١: ٣٩].

٤. فَعْيَل: نحو: شَرْيَف، وعَثْيَر[٢: ١: ١٢١]،[٦١: ٣: ١٨٣]،[٥٠: ٢: ٢٢٨]، نحو قولنا: عثير الحصان في السباق اذا زلت به قدمه. قال سيبويه: (والياء التي في عِثْيَر، وإنما لحقنا لتُلحقا ما كان على ثلاثة أحرف ببنات الأربعة، وليصير بمنزلة حرف من نفس الحرف؛ كفاء جعفر في هذا الاسم)[٢٧: ٢: ٢٦٠].

٥.فَنْعَل: نحو: سَنْبَل[٥٣: ١: ١١٨]،[٣٢: ١: ٢٣٣]،[٦٥: ١: ١٠٢]، نقول: سنبلت الحنطة اذا اخرجت سنابلها، قال ابن مالك: (سنبل الزرع سنبلةً بمعنى: أسبل إسبالاً، إذا أخرج سُنْبُلَة.)[٦٥: ١: ١٠٢].

٦. فَعْلَى: نحو: سلقى[٢: ١: ٢٤٤]،[٦٦: ١٢٢].[٦٧: ٢٧]، قال ابن جني: (أن الياء التي في سلقيت –على أنها زائدة– تجري مجرى الياء التي في أمضيت، وكلاهما أصل غير زائد، ألا ترى أنك تقول: "سَلْقَى يُسَلْقِي سِلْقَاء فهو مُسَلْقٍ، كما تقول: أجرى يجري إجراء فهو مجرٍ".وأما قولهم في المصدر أيضا: "سَلْقاة وجعباة" فهو نظير "الضَّوْضاة والقَوْقاة" مصدر: "ضوضيت وقوقيت" ونظيرهما من الصحيح "الدحرجة والقلقلة والزلزلة"؛ لأن "سلقى" ملحق "بدحرج"، فلذلك جاء مصدره بمنزلة الدحرجة. وقالوا: "سلقيتُ سِلْقاء" كما قالوا: "دحرجتُ دِحْراجا"

وقال الراجز:

سَرْهَفْتُهُ ما شئت من سِرْهاف

ولم يقولوا: أكرمته أَكرمة بوزن دَحرجة؛ لأن أكرمت ليس ملحقا بدحرجت.)[٤٥: ١: ٤١]. وقال الزجاج:(وَالْيَاء الملحقة:نَحْو: سلقى يسلقي وَألْحق ب دحرج يدحرج وَهِي زَائِدَة تشبه الْأَصْلِيّ)[٦٨: ٣٣٥]

٨. اثر الالحاق في الاسماء المعربة

ان كان الملحق اسما معربا فانه يتبع الملحق به في احكام التكسير والتصغير والنسب، وغيرها ان لم يكن الملحق به خماسيا كما يرى الرضي[٣٢: ١: ٥٢]،[٤٨: ٧٦]. نحو قولنا: مَهْدَد ومَهَادِد ومُهَيْدِد، كما نقول: جَعْفَر وجَعَافِر وجُعَيْفِر– ومثلها: ضَيْغَمْ وضَيَاغِم وضُيَيْغِم[٤٨: ٧٦]. وقد جاء الاسم الرباعي بصور متعددة:

١.(فَعْلل) وهو الاشهر من نحو جَعْفَرٌ"، و"عَنْتَرٌ"، والصفة "سَلْهَبٌ" و"خَلْجَمٌ". فجعفر نهرٌ، وقد سُمّي به. والعنتر: الذباب الأزرق، ونونه أصل، لأن الأصل عدم الزيادة، والسلهب من الخيل: الطويل. والخلجم: الطويل[٥٤: ٤: ١٩٠].

٢."فِعْلَلٌ" بكسر الفاء وفتح اللام، يكون اسمًا وصفة. فالاسم: "دِرْهَمٌ"، و"قِلْعَمٌ"، والصفة: "هِجْرَعٌ"، و"هِبْلَعٌ" عند سيبويه[٢٧: ٤: ٢٨٩]، [٥٤: ٤: ١٩٠]. فالدرهم معروف، وهو فارسيّ معرّب. والقلعم: الشيخ الكبير. والهجرع: الطويل. والهبلع: الأكُول[٤٥: ١: ٣٥٩]،[٥٣: ١: ١٤٩]. وسيبويه يرى أن الهاء فيهما أصل، وذلك لقلّة زيادة الهاء [٢٧: ٤: ٣٠٣]،[٢: ١: ٦٦]، وأبو الحسن كان يذهب إلى أن الهاء في "هجرع"، و"هبلع" زائدة، لأنه كان يأخذه من "الجَرَع"، وهو المكان السهل المنقاد، فهو من معنى الطُّول، وهبلع من

البلع[٥٣: ١: ١٤٩].[٣٩: ٧٨]. قال ابن جني: (وفِعْلَل يكون اسما وصفة. فالاسم "قلفع وقرطع"، والصفة "هجرع وهبلع"، وقد قيل: إن الهاء في "هجرع وهبلع" زائدة، وإنهما من "البلع والجرع"، ومثالهما على هذا القول "هِفْعَل")[٤٥: ١: ٢٥]. وقال ايضا: (وذهب أبو الحسن إلى أن الهاء في هجرع وهبلع زائدتان لأنهما عنده من الجرع والبلع وذلك أن الهجرع هو الطويل والجرع المكان السهل المنقاد والهبلع الأكول فهذا من البلع فمثالهما على هذا هفعل) [١٩: ٢: ٥٦٩].

٣."فُعْلُلٌ" بضمّ الفاء واللام فيهما، فالاسم "بُرْثُنٌ"، وَ"حُبْرُجٌ"، والصفة "جُرْشُعٌ"، و"كُنْدُرٌ". فالبرثن: واحد البَراثِن، وهو من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان، والمِخْلَبُ كالظُفْر منه. والحبرج: هو الخَرَب، وهو ذَكَرُ الحُبارَى ؛ والجرشع: من الإبل العظيم، والكندر القصير[٥٤: ٤: ١٩٠].

٤."فِعْلِلٌ". فالاسم: "زِبْرِجٌ"، و"زِئْبِرٌ"، والصفة: "عِنْفِصٌ"، و"خِرْمِلٌ". فالزبرج: الزينة، ويُقال هو الذهب؛ والزئبر: ما يعلو الفَرْخَ والثوبَ الجديد كالخَزّ. والعنفص: المرأة البَذِيئة القليلة الحَياء. والخرمل بالخاء المعجمة: المرأة الحَمْقاء[٥٤: ٤: ١٩٠].

٥."فِعَلٌّ" في الاسم والصفة، فالاسم: "فِطَحْلٌ"، و"قِمَطْرٌ"، والصفة: "هِزَبْرٌ"، و"سِبَطْرٌ". والفطحل: زمنٌ من قبل خَلْق الناس. والقمطرُ: وعاء يجعل فيه الكتب. والهزبرُ: الجريء، وهو من صفات الأسد. والسبطر: الممتدّ، يُقال: سَبِطٌ ، وسِبَطْرٌ [٥٤: ٤: ١٩٠].

٦."فُعْلَلٌ" وأضافه أبو الحسن بناءً سادسًا، وهو جُخْدَبٌ[٣٨: ٥: ١٤]، قال ابن دريد: (وَقَالَ الْأَخْفَش: فعلل مثل جخدب. وأبى ذَلِك سَائِر النَّحْوِيين) [٢٤: ١: ٤٩]. ونقل السيوطي ذلك قائلا: (قال ابن دريد في الجمهرة: ليس في كلامهم فُعْلَل إلا جُخْدَب في قول بعض أهل اللغة. ونقل ابن خالويه عن ابن دريد أنه قال: ليس في كلامهم فُعْلَل إلا سُؤدَد، وجؤذَر وجندَب وحُنْظَب، كلها مفتوحة ومضمومة)[٢٥: ٢: ٦٨].

وقد ردّ ابو علي الفارسي هذا البناء وعده قبيحا قائلا: (أنه لما لم يكن "جخدب" عنده في كلامهم كان "جندب" زائدًا فإذا حقره أدغم ورده إلى القياس، وحمله على الأكثر على هذا المذهب.فأما ما حكاه أبو عثمان عن الأخفش أنه كان يصرفه إذا سمى به ويجعله للإلحاق ففيه من القبح أنه جعله ملحقًا ولم يجيء له نظير فكان هذا بمنزلة من قال: "ترتب" لا أحكم بزيادة تائه؛ لأنها على بناء الأصل. فكما أن هذا لا يقوله أحد فكذلك الأوّلُ)[٦٩: ١: ٣٠٣].

وسيبويه لم يُثْبِت هذا الوزن، ويرويه: "جُخْدُبًا" بالضمّ كـ"بُرْثُنَ [٢٧: ٤: ٢٨٩]، وحمل روايةَ الأخفش على أنهم أرادوا "جُخادِب"، ثمّ حذفوا، وذلك لأنهم يقولون: "جخدبًا"، و"جُخادِبًا"، كما قالوا: "عُلَبِطٌ"، و"عُلابِط"، و"هُدَبِدٌ"، و"هُدابِد [٥٤: ٣: ٢٨٢]، [٧٠: ٤: ١٨٧٤]. والدليل على ذلك أنه ليس شيءٌ من هذا المثال إلَّا ومثالُ "فُعالِل" جائزٌ فيه، فكما قالوا في "عُلَبِط"، و"هُدَبِد": أنّه مخفّف من "علابط"، و"هدابد"، فكذلك "جُخْدَبٌ" مخفّف من "جُخادِب"،إلَّا أن جخدبًا مخفّف من جهتَيْن: بحذف الألف، وسكون الخاء، وجميعُ ما تقدّم مخفف بحذف الألف لا غير[٥٤: ٤: ١٩١]. وهو قول لا يخلو من تكلف كما قال الرضي: (وزاد الأخفش فُعْلَلاً بفتح اللام كجخدب، وأجيب بأنه فرع جُخَادِب، بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال، وهو تكلف، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحْلَب وبُرْقَع) [٣٢: ١: ٤٨].

فسيبويه حمله على التخفيف ولا يثبت وزنه بذلك فقال: (وما لحقته من بنات الثلاثة و: الخدب: فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فعلٍ ولا فعلٍ ولا شيءٍ من هذا النحو لم نذكره، ولا فعلٍ، إلا أن يكون محذوفاً من مثال فعالٍ، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات؛ وذلك: علبطٌ، إنما حذفت الألف من علابطٍ. والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فعالٍ جائزٌ فيه؛ تقول: عجالطٌ

وعجلطٌ، وعكالطٌ، ودوادمٌ ودودمٌ.وقالوا: عرتنٌ، وإنما حذفوا نون عرنتنٍ، كما حذفوا ألف علابطٍ. وكلتاهما يتكلم بها)[٢٧: ٤: ٢٨٩].

أما ابن يعيش فقد خالف سيبويه وتبع قول الاخفش والكوفيين قائلا: (وأرى القول ما قاله أبو الحسن، لأن الفرّاء قد حكى: "بُرْقُعٌ"، و"بُرْقَعٌ"، و"طُحْلُبٌ"، و"طُحْلَبٌ"، و"قُعْدُدٌ"، و"قُعْدَدٌ"، و"دُخْلُلٌ"، و"دُخْلَلٌ"، وهذا وإن كان المشهور فيه الضمّ، إلَّا أن الفتح قد جاء عن الثقة، ولا سبيل إلى رَدّه. ويؤيّد ذلك أنهم قد قالوا: "سُودَدٌ"، و"عُوطَطٌ"، فـــ"سودد" من لفظ "سيّد"، و"عوطط" من لفظ "عائط"، فإظهارُ التضعيف فيهما دليل على إرادة الإلحاق، كما قالوا: "مَهْدَدٌ"، و"قَرْدَدٌ" حين أرادوا الإلحاق بـــ"جعفر"، وعلى هذا يكون الألف في "بُهْماةٍ"، و"دُنْياةٍ" فيما حكاه ابن الأعرابيّ للإلحاق بـــ"جُخْدَبٍ)[٥٤: ٤: ١٩٠].

فهذه الاوزان الرباعية على المشهور من اجماع الصرفيين وان اختلفوا فيما نقله الاخفش وعدوه الالحاق والقول ما قاله البصريون، لانه يحمل جميع الملحقات على ابنيتها الاصول، لان كل زيادة من الاصل الرباعي وكانت زيادتها على الخمسة فهي ملحقة بالخماسي، قال سيبويه في باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل:(اعلم أنه لا يلحقها شيءٌ من الزوائد أولاً إلا أسماء من أفعالهن، فإنها بمنزلة أفعلت تلحقها الميم أولاً. وكل شيء من بنات الأربعة لحقته زيادة فكان على مثال الخمسة فهو ملحق بالخمسة نحو: سفرجلٍ، كما تلحق ببنات الأربعة بنات الثلاثة نحو حوقلٍ. فكذلك كل شيء من بنات الأربعة جاء على مثال سفرجلٍ كما جعلت كل شيءٍ من بنات الثلاثة على مثال جعفرٍ ملحقاً بالأربعة، إلا ما جاء مما إن جعلته فعلاً خالف مصدره بنات الأربعة. ففاعلٌ نحو طابقٍ، وفعلٌ نحو سلم.فأما بنات الأربعة فكل شيءٍ جاء منها على مثال سفرجلٍ فهو ملحقٌ ببنات الخمسة؛ لأنك لو أكرهتها حتى تكون فعلاً لاتفق وإن كان لا يكون الفعل من بنات الخمسة، ولكنه تمثيل، كما مثلت في باب التحقير، إلا أن تلقحها ألف عذافرٍ وألف سرداحٍ، فإنما هذه كالياء بعد الكسرة، والواو بعد الضمة. وهما بمنزلة الألف، فكما لا تلحق بهن بنات الثلاثة ببنات الأربعة كذلك لا تلحق بهن بنات الأربعة ببنات الخمسة)[٢٧: ٤: ٢٩٠]. وقال ايضا: (وكل شيء من بنات الأربعة على مثال فعلول فهو ملحق بجردحل من بنات الخمسة. وتلحق خامسة فيكون الحرف على مثال فعلوةٍ في الأسماء، وذلك نحو: قمحدوةٍ، وهو قليلٌ في الكلام؛ ونظيره من بنات الثلاثة قلنسوةٌ، والهاء لازمةٌ لهذه الواو كما تلزم واو ترقوةٍ.ويكون على مثال فيعلولٍ فيهما: فالأسماء نحو: خيتعمورٍ، والخيسفوج والصفة: عيسجورٌ، وعيضموزٌ، وعيطموسٌ.ويكون على مثال فعللوتٍ في الاسم نحو: عنكبوتٍ وتخربوتٍ، لحقت الواو التاء كما لحقت في بنات الثلاثة في ملكوتٍ.ويكون على مثال فعللولٍ، وهو قليل، قالوا: منجنونٌ، وهو اسم. وحندقوقٌ، وهو صفة.ولا نعلم في بنات الأربعة فعليولاً ولا شيئاً من هذا النحو لم تذكره، ولكن فنعلولٌ وهو اسم، قالوا: منجنونٌ، وهو اسم.

وأما الياء فتلحق ثالثة فيكون الحرف على مثال فعيللٍ في الصفة نحو: سميدعٍ، والحفيبل، والعميثل. ولا نعلمه جاء إلا صفةً) [٢٧: ٤: ٢٩٢].

٩. ملحق الخماسي

من المعلوم والثابت في دراسة الصرف العربي ان أَبْنِيَةُ الاسْمِ وهي الأصُولُ: ثُلاثِيَّةٌ ورُباعِيَّةٌ وخُمَاسِيَّةٌ، وَأَبْنِيَةُ الفعل: اما ثلاثية ورباعية"، وإنما لم يأت من الفعل البناء الخماسي؛ لأن الفعل ثقيل المعنى لدلالته على الحدث والزمان وعلى الفاعل وغيرها، بخلاف الاسم فكرهوا أن يجمعوا بين ثقل المعنى وثقل اللفظ[٣٢: ١: ١٧٢]. لذا عبر عن الثلاثي بـــ(فعل) (وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللاَّمِ، وَمَا زَادَ بلام ثانية

وثالثة، أي: ويعبر عن الحروف التي هي الأصول بالفاء والعين واللام فيقال [نَصَرَ] على وزن [فَعَلَ]، ويقال: النون فاء الفعل والصاد عين الفعل والراء لام الفعل؛ لمقابلتهم٤ الأصول في الوزن بهذه الحروف. ويعبر عن الحرف الأصلي الزائد على الثلاثة الأصول بلام ثانية؛ فيقال [دَحْرَجَ] على وزن (فَعْلَلَ) و (جَعْفَر) على وزن (فَعْلَلَ). ويعبر عن الحرفين الأصليين الزائدتين على الثلاثة الأصول بلام ثانية وثالثة؛ فيقال (جَحْمَرِش) على وزن(فَعْلَلِل)- بثلاث لامات- وهذا لا يكون إلا في الأسماء. وإنما خُص الميزان بهذه الحروف الثلاثية؛ لشمول معنى الفعل معنى كل فعل، علاجا كان أو غيره، غريزة كانت أو غيرها.) [٣٢: ١: ١٧٤].

فالثلاثي هو الاصل اولا، وشموله معنى كل فعل ثانيا، ولخفته ثالثا كما صرح به ابن جني حين قال: (فقد وضح إذًا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي -على قلة حروفه- فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه)[٥٨: ١: ٦٣].

على خلاف الخماسي فهو في الاسماء -لا الافعال- ثقيل وقليل الورود،(الا ترى أنهم إنما حكموا بزيادة النون في "سِنْدَأو، وقندأو، وحنطأو، وكنتأو"؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها؛ لأنها لا تكون أصلا في ذوات الخمسة، قضوا بزيادة النون، قالوا: لتكون الكلمة ثلاثية؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبه، فلخفة ذوات الثلاثة ما كثر تصرفها واعتورتها الزيادات.ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة، لم تمنع الفعل أصلا، بل جاء فيها؛ لأنها -وإن كانت فوق الثلاثة- فهي دون الخمسة.فمن هنا جاء فيها دحرج ونحوه؛ ولذلك لم يُزَدْ على فَعْلَلَ وفُعْلِلَ،وكأن ذوات الخمسة، وإن لم يكن فيها فعل، فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها، ألا ترى أنك تقول في تحقير سَفَرْجَل: "سُفَيْرِج" وفي تكسيره "سَفَارِج"، فجرى هذان مجرى قولك: "سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً، فهو مُسَفْرِج" وإن كان هذا لا يقال، فإنه لو اشتُق منه فعل لكانت هذه طريقته) [٧١: ٥: ١٢٦]. مستقل في ذاته وبذاته، قال ابو البركات الانباري: (أن الأفعال على ضربين؛ ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي؛ لأنك تنقله من أصل إلى أصل، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي؛ لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل؛ لأن الخماسي ليس بأصل.والوجه الثاني: أن الثلاثي أخف من غيره، فلما كان أخف من غيره، احتمل زيادة الهمزة، وأما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل، فلم يحتمل الزيادة.)[٧٢: ١٠٥].

وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو منه من التصريف والتنقل عنه. فلذلك قل الخماسي أصلًا. ثم لا تجد أصلًا مما ركب منه.(ألا ترى أنك لا تجد شيئًا من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلًا، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل وحده. فأما قول بعضهم زبردج فقلب لحق الكلمة ضرورة في بعض الشعر ولا يقاس. فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها، فأوجبت الحال الإقلال منها وقبض اللسان عن النطق بها إلا فيما قل ونزر) [٥٨: ١: ٦٣].

ولما كانت ذوات الأربعة تليها وتتجاوز أعدل الأصول - وهو الثلاثي - إليها، مسها بقرباها منها قلة التصرف فيها غير أنها في ذلك أحسن حالًا من ذوات الخمسة لأنها أدنى إلى الثلاثة منها. فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي، وفوق تصرف الخماسي. ثم إنهم لما أمسوا الرباعي طرفًا صالحًا من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكن في تصرفه تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي، كما أنهم لم يخلو ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها وذلك ما استعملوه من تحقيرها، وتكسيرها، وترخيمها نحو قولك في تحقير سفرجل: سفيرج، وفي تكسيره: سفارج [٥٨: ١: ٦٣].

فأمر الحاق الخماسي لا يكون كما كان في الرباعي من زيادة اصول للتوافق لفظا دون معنى انما ههنا لتزاد لفظا ومعنى. وما الحاقه الا الحاق زيادة من الثلاثي والرباعي، فـــ(الزيادة في بنات الأربعة تكون على ضربَيْن: للإلحاق ولغير الإلحاق، فإذا كان على خمسة أحرف منها حرفٌ زائدٌ، وكان نظمُ متحرّكاته وسواكنه على نظم الخمسة؛ كان ملحقا، نحوَ: "عَمَيْثَلٍ" الياء فيه زائدة، و"جَحَنْفَلٍ" النون أيضًا فيه زائدة، وهما ملحقان بالياء والنون بمثال "سَفَرْجَلٍ". ألا ترى أنهما مثله في عدده وحركاته وسكناته؟ وما كان لغير إلحاق فهو ما كان فيه زائد، وخالف فيه أبنيةَ الأُصول.)[٥٤: ٤: ١٩٢].

قال ابن جني: (ذوات الخمسة جعفليق، وحنبريت، ودردبيس، وعضرفوط، وقرطبوس، وقرعبلانة، وفنجليس فأما عرطليل – وهو رباعي– فقد استعمل بغير ... وكذلك خنشليل ألا ترى إلى قولهم: خنشلت المرأة والفرس إذا أسنت وكذلك عنتريس ألا ترى أنه من العترسة وهي الشدة. فأما قِنفَخر فإن النون فيه زائدة. وقد حذفت –لعمري– في قولهم: امرأة قفاخرية إذا كانت فائقة في معناها غير أنك وإن كنت قد حذفت النون فإنك قد صرت إلى زيادة أخرى خلفتها وشغلت الأصل شغلها وهي الألف وياء الإضافة. فأما تاء التأنيث فغير معتدة. وأما حيزبون فرباعي لزمته زيادة الواو. فإن قلت: فهلا جعلته ثلاثيًا من لفظ "الحزب"؟ قيل يفسد هذا أن النون في موضع زاي عيضموز، فيجب لذلك أن تكون أصلًا كجيم "خيسفوج " وأما "عريقصان " فتناوبته زيادتان وهما الياء في عريقصان والنون في "عرنقصان " كلاهما يقال: بالنون.) [٤٥: ١: ٣٢].

وقال السيرافي: (ويزاد فيه حرفان أيضا فيلحقانه بذوات الخمسة نحو: عفنجج ودلنظى، والأصل فيه: عفج ودلظ، فزيدت فيه النون وإحدى الجيمين، والنون والياء، فصار على مثال سفرجل بالزيادتين، وقد يزاد على ذوات الأربعة حرف فيلحقها بذوات الخمسة، من نحو: جحنفل وسرومط، والنون في جحنفل والواو في سرومط :زائدتان، وقد ألحقناهما بسفرجل)[٧١: ٥: ١٢٦].

وقال ابن يعيش: (وقد تكون الزيادة واحدة، وتكون اثنتين، وتكون ثلاثًا، وأكثرُ ما ينتهي إليه الاسم الرباعيّ بالزيادة سبعة أحرف، فيكون المزيد فيه ثلاثة أحرف، نحوَ: "احْرِنْجام". ولا يلحق ذوات الأربعة شيءٌ من الزوائد أوّلًا، وذلك لقلّة التصرّف في الرباعيّ، وأنّ الزيادة أوّلًا لا تتمكّن تمكُنها حشوًا وآخِرًا، ألا ترى أن الواو الواحدة لا تزاد أوّلًا البتّة، وتزاد حشوًا مضاعفةً وغير مضاعفة، فالمضاعفة، نحو: "كَرَوَّسٍ"، و"عَطَوَّدٍ"، و"اجْلَوَّذَ"، و"اخْرَوَّطَ"، وغير المضاعفة، نحو: واو "عَجُوزٍ"، وواو"جُرْمُوقٍ"، فلذلك إذا رأيتَ همزة أو ميمًا وبعدها أربعة أحرف أُصول؛ حكمتَ على الهمزة والميم بأنهما أصلان، إلَّا أن يكون الاسم جاريًا على الفعل، نحوِ: "دَحْرَجَ"، و"سَرْهَفَ"، و"مُدَحْرِجٌ"، و"مسرهف"، فتلحق الميم اسمَ الفاعل، كما تلحق "أفْعَلْتُ" من "أكْرَمْتُ، فأنا مُكْرِمٌ". ولو كان ثلاثيًا وفي أوّله همزةٌ، أو ميمٌ، لم تكونا إلَّا زائدتين، نحو: "أكْرَمَ"، و"أفْكَلٍ)[٥٤: ٤: ١٩٢].

١٠.الخاتمة

توصل البحث الى النتائج الاتية:

١.بين البحث مصطلحي الالحاق واللواحق في الدرس الصرفي العربي، فهما ملتصقان تمام الالتصاق عند مستويين مهمين في الدراسات الصرفية عند العرب احدهما : حروف زيادة، والاخر الجذر الصرفي، فاذا كان الاخير يمثل صورة الالحاق من غير الثلاثي، فان الاول الصورة الحقيقية لـــ(للواحق) في اللغة العربية، وهذان المستويان بصورتهما في هذا البحث يطلق عليهما مصطلح (المورفيم).

٢. كشف البحث عن الاستعمال النحوي والصرفي لكلا المصطلحين في دراساتهم اللغوية، وكان عرضهم يكاد يفضي بالشمولية اكثر من التخصيص.

٣. اوضح البحث ان تعدد الاستعمال للمصطلح بلا شك له اهميته الكبرى عند المحدثين لا سيما ان التاثر اللغوي بغير العربية كان واضحا وسببا مهما لانتاج نظرية المورفيم، لان عينة البحث بالاساس عينة غير عربية انتجت ما يسمى بالحروف الالصاقية ومردها اللغات التي لا اشتقاق فيها كما في العربية.

٤. اللاحقة الصرفية تقع ضمن الوحدات الصرفية المقيدة وهي ثالث ثلاثة بعد السوابق والاحشاء.

٥.ان اللواحق والالحاق مورفيمان الاول مقيد يقع اخر الجذر الصرفي للكلمة، والثاني: حرٌّ او ما يسمى بالجذر ثلاثيا كان او اكثر، وحروفه اصول قائمة بذاتها.

٦.تابع البحث الاساس اللغوي للمصطلحين فهما من الفعل (لحق) فالأول: اسم فاعل، والاخر: مصدر من الفعل ألحقَ يُلحق إلحاقًا، فهو مُلْحِق، والمفعول مُلْحَقٌ، فهما بمعنى واحد على عمومه ليدل على ملاحقة الاصل وهو ما يجيء بعد شيء يسبقه، وتجمع على لواحق وإلحاق.

٧.استعمل النحويون القدامى مصطلح اللواحق استعمالا نحويا وصرفيا، ومما ورد في الاستعمال النحوي ثلاثة مواضع: اولا: عند الضمير المنفصل بعد (أيا) في: أياه، اياك، اياي ثانيا: عند الوقف ثالثا: في باب الاستفهام بعلامات التثنية ،اما المحدثون فقد استفاضوا تحليلا وشرحا، فكل ما هو خارج عن فعل متاخرا كان لاحقا.

٨. اعتمد البحث مفهوم مصطلح الالحاق: فهو زِيَادَة حرف فِي الْكَلِمَة لتكون على هَيْئَة أَصْلِيَّة لكلمة فَوْقهَا فِي عدد الْحُرُوف الْأُصُول ليعامل مُعَامَلَته. اما اللواحق فهي العناصر التي تضاف الى نهاية الجذور لتغيير وظائفها او معانيها الاصلية.

٩.حرص الصرفيون على المعنى الواحد بين الاصل وملحقه، الا ان الكثير منه لم يبق الا شائبة ذلك المعنى ومثلُ "حوقل" يأتي بمعنى عجز، وأعيا، وضعُف، ونام، ومضى فتعب، ووضع يديه على خصره. وكلُّ ذلك راجعٌ إلى معنى الضعف. وأصله من "حقل الفرص" "من باب فرح" إذا أصابه وجع في بطنه من أكل التراب وذلك ما يُضْعفه ويُعيه.

١٠.الاصل في الالحاق تكرار الحرف الاخير من الثلاثي، فنقول في ضرب: ضربب ليلحق بدحرج؛ لانك اذا اردت ان تلحق شيئا بشي أكثر حروفا منه فلا بد من زيادة تبلغه ذلك الغرض المطلوب. وانما شاع إلحاق لام الفعل لكثرة القياس حتى مع غير المطرد، (وذلك نحو قولك: ابنِ من خرج مثل هِجْرَع؟ فجوابه "خِرْجَج.

١١. اجمع الصرفيون على الحاق ما خارج البنية بزيادة حرف او اثنين زيادة الحاق لا زيادة معنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كُلٌّ وَاحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعيًّا لا خماسيًّا وفائدة الألحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شِعْرٍ أو سجع ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الألحاق على ما يتوهم، كيف وإن معنى حَوْقَلَ مخالف لمعنى حَقَلَ، وَشَمْلَلَ مخالف لشمل معنى وكذا كوثر. ويزاد فيه حرفان أيضا فيلحقانه بذوات الخمسة نحو: عفنجج ودلنظى، والأصل فيه: عفج ودلظ، فزيدت فيه النون وإحدى الجيمين، والنون والياء، فصار على مثال سفرجل بالزيادتين، وقد يزاد على ذوات الأربعة حرف فيلحقها بذوات الخمسة، من نحو: جحنفل وسرومط، والنون في جحنفل والواو في سرومط :زائدتان، وقد ألحقناهما بسفرجل.

١٢. إن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة. ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء. لكن هذه الزيادة لا تسقط كما سقطت حروف الزيادة في الاشتقاق، فنقول: بيطر يبيطر بيطرة، باثبات لاحقة الياء، بخلاف الفعل دحرج يدحرج دحرجة.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

١١. المصادر

١. ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة: احمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، ١٩٧٢م.
٢. أبو العباس المبرد (ت-٢٨٥هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت،(د، ت).
٣. د.سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع-عمان، ط١،١٩٨٧م.
٤. فندريس، اللغة. تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة،١٩٥٠م.
٥. ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-بيروت-لبنان، ط٢ ،١٩٨٣.
٦. عبد الرحمن أيوب، محاضرات في اللغة، مطبعة المعارف-بغداد،١٩٦٦م.
٧. حيدر فخري ميران، الوحدات الصرفية المقيدة في اللغة العربية. اطروحة دكتوراه من كلية الاداب/ الجامعة المستنصرية ٢٠٠٤.
٨. احمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية . في مجلة عالم الفكر، م: ٢٠، ع:٣،١٩٨٩.
٩. ياسين خليل، منطق اللغة نظرة عامة في التحليل اللغوي، في مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد – ع:٥، نيسان ١٩٦٢ ص ٣٢٨.
١٠. ريمون طحان، الألسنية العربية، المكتبة الجامعية دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط٢،١٩٨١.
١١. دافيد كريستل التعريف بعلم اللغة، ترجمة: حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكاتب، مطبعة الجيزة بالإسكندرية، ط١،١٩٧٩م.
١٢. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة-الكويت،١٩٧٨.
١٣. د.محمد فتيح، في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي-القاهرة، ط١،١٩٨٩م.
١٤. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، دار البيضاء-المغرب،١٩٧٩م.
١٥. د.محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف-بغداد،١٩٦٦هـ.
١٦. موفق الحمداني، اللغة وعلم النفس دراسة للجوانب النفسية للغة، طبع ونشر بمديرية دار الكتب – جامعة الموصل(د، ت).
١٧. اشواق محمد النجار دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة عمان، ط١، ٢٠٠٦.
١٨. د أحمد مختار عمر،معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨ م
١٩. ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط٢ ،١٩٨٥م.

٢٠. الخليل بن احمد الفراهيدي(ت-١٧٠هـ)، العين، تح: د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام(العراق) دار الرشيد للنشر،١٩٨٠م.
٢١. ابن منظور الأنصاري (ت- ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط٣، - ١٤١٤ هـ.
٢٢. نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت- ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط١، ١٩٩٩ م
٢٣. ابو منصور محمد بن احمد الأزهري(ت-٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تح: د.عبد السلام هارون واخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة،١٩٦٤.
٢٤. ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١،١٩٨٧م.
٢٥. جلال الدين السيوطي (ت- ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وانواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م
٢٦. ابن هشام الانصاري(ت-٧٦١هـ)، أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت-لبنان، ط٦،١٩٨٠.
٢٧. أبو عمرو بشر بن قنبر المعروف بسيبويه(ت-١٨٠هـ).تح الكتاب، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- بالقاهرة، ودار الرفاعي- بالرياض، ط٢،١٩٨٢م.
٢٨. أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت- ٥٣٨هـ) المفصل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٢٩. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.
٣٠. خالد بن عبد الله الأزهري (ت- ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٠م
٣١. علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الإشموني على ألفية ابن مالك.دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ،بمصر.
٣٢. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت-٦٨٨هـ)، شرح الشافية، تح: محمد نور الحسن وصاحبيه، دار الكتب العلمية- بيروت،١٩٧٥م.
٣٣. د.نوزاد حسن احمد. المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، جامعة قاريونس- ليبيا، ط١، ١٩٨٩.
٣٤. د. محمود فهمى حجازى، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٣.
٣٥. د.محمود فهمي حجازي، المدخل إلى علم اللغة، القاهرة،١٩٧٦م.
٣٦. ميلكا افيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة د.سعد عبد العزيز مصلوح، د. وفاء كامل فريد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ١٩٦٦.
٣٧. جلال الدين السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تح: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، ط١، ٢٠٠٤ م.
٣٨. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت- ٤٥٨هـ)، المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٩.ابن الحاجب(ت- ٦٤٦هـ)، الشافية في علم التصريف. تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط١،ـ ١٩٩٥م.
٤٠. أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني(ت-٨١٦هـ)، التعريفات، تح: ابراهيم الابياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٤٠٥،١هـ.
٤١. زين الدين محمد القاهري (ت- ١٠٣١هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف. عالم الكتب –القاهرة، ط١، ١٩٩٠م
٤٢. أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي،(ت- ١٠٩٤هـ) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح:عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د، ت).
٤٣. القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)، دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٤٤. مصطفى بن محمد الغلاييني(ت-١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية-بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.
٤٥. ابن جني، المنصف،(شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٩.
٤٦. د. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مطبعة جامعة دمشق،١٩٦٠م.
٤٧. د.تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، بيروت، ط٥، ٢٠٠٦م.
٤٨. د.خديجة الحديثي، ابنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة لبنان – لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
٤٩. د أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب – بيروت، ط٨، ٢٠٠٣.
٥٠. أبو البقاء العكبري اللباب في علل البناء الإعراب، تح:غازي مختار طليمات، دار الفكر-دمشق، ط١،١٩٩٥م.
٥١. الجبار علوان النايلة، الصرف الواضح، عبد مديرية دار الكتب للطباعة والنشر-جامعة لموصل١٩٨٨م.
٥٢. د. فوزي الشايب، خواطر وآراء صرفية، في مجلة مجمع اللغة العربية الاردني،ع: ٤٧، ١٩٩٤.
٥٣. ابن عصفور (ت- ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦.
٥٤. موفق الدين ابن يعيش(ت- ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١ م
٥٥.عمر بن ثابت الثمانين، شرح التصريف، تح: د.ابراهيم بن سلمان، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.
٥٦. العلامة السيد بير خص المعروف بالشاهوي شرح تصريف الزنجاني، (د،ت) و (د،ط).
٥٧. الحسين بن بدر بن إياز(٦٨١هـ)، شرح التعريف بضروري التصريف، تح:د.هادي نهر، وهلال ناجي، دار الفكر للطباعة والنشر-الأردن، ط٢٠٠٢،١م.
٥٨. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ط٤ ،١٩٩٩م.
٥٩. ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)،البديع في علم العربية، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ.
٦٠. رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،(د، ت).

٦١. أبو بكر بن سهل السراج النحوي البغدادي(ت-٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تح :د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٢،١٩٨٧م.
٦٢. عبد القاهر الجرجاني(ت- ٤٧١هـ المفتاح في الصرف،)، تح:د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٦٣. بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت-٦٧٢هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر-دمشق، ط٢ ،١٩٨٥م.
٦٤. أبو بكر بن دريد (ت-٣٢١هـ)، الاشتقاق، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- بمصر ١٩٥٨م.
٦٥. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت- ٦٧٢هـ)، ايجاز التعريف في علم التصريف، تح: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٢م.
٦٦. ابو الحسن علي بن عيسى الرماني(ت-٣٨٨هـ)، رسالتان في اللغة، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع -عمان ١٩٨٤م.
٦٧. الرماني، منازل الحروف، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، (د، ت).
٦٨. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تح: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل-الأردن، ط١،١٩٨٤.
٦٩. أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، المسائل البصريات، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٥.
٧٠. ابن مالك الطائي شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.
٧١. أبو سعيد السيرافي (ت- ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
٧٢. أبو البركات الأنباري (ت-٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تح: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل- بيروت ط١،١٩٩٥م.